التنافي في النحو العربي

إعداد

د. عبد الله بن محمود فجال

الأستاذ المساعد في النحو والصرف في قسم مهارات تطوير الذات

عمادة السنة الأولى المشتركة ـ جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يقوم النحو العربي على شبكة من العلاقات التركيبية التي تحكم العلامات اللغوية داخل النص اللغوي، ويحكمه مجموعة من الظواهر التركيبية تضفي عليها قوة ورصانة، كظاهرة الربط، والإعراب، والرتبة، والتضام، ودلالة السياق، وتنغيم الكلام وغيرها، وهذه الظواهر مجتمعة هي محور العملية التواصلية وعن طريقها يكون الفهم الدقيق والاستيعاب للغة، ولا يمكن فهم اللغة إلا من خلال معرفة ظواهرها التركيبيّة كاملة.

وقد خصَّصت دراستي هذه لظاهرة (التنافي)، وكنت مدفوعاً للكتابة بها لأمور كثيرة، أبرزها أهميّة هذه الظاهرة في فهم جزء مهمّ من القواعد النحويّة التي بفهمها تُفهم اللغة، كما أنّ التنافي ورد في مسائل متفرقة في كتب النحاة، مع إشارات ثريّة للدكتور تمام حسّان في بعض دراساته، فرغبتُ لمّ شتيت هذه الظاهرة من هذه الكتب وإماطة اللثام عن حالاتها وأوجهها، وبخاصّة أنني لم أر – فيما رجعت إليه – أحدًا من الباحثين تناول الحديث عنها في بحثٍ منفرد.

وقبل عرض مسائل التنافي وحالاته لا بدَّ لي من إماطة اللثام عن هذا المصطلح وما جاوره من مصطلحات، وهنا يرد علينا مصطلحات عدّة بعضها يتداخل مع مصطلح التنافي وبعضها يتشابه معه، ولعل أبرزها: (التضام، التضاد، التوارد، التلازم، التعاقب).

فالتضام لغة: بمعنى الاجتماع، يقال: تضامَّ النَّاسُ: انضمُّوا ؛ اجتمع بعضُهم إلى بعض[(١)].

وهو في اصطلاح اللغويين أنْ تطلب إحدى الكلمتين الأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى، ومثاله ياء النداء مع المنادى، فالياء كلمة مستقلة وليست

(١) « معجم اللغة العربية المعاصرة » (١٣٧٠).

جزء كلمة، والعلاقة بين الياء والمنادى علاقة تضام لا علاقة إلصاق، وكذلك المضاف إليه كلمة غير المضاف، ولكنّ العلاقة بين الكلمتين أن إحداهما تستدعي الأخرى ولا تقف بدونها [١].

أما **التلازم** لغة فهو مصاحبَة الشيءِ بالشيءِ دائمًا، يقال: لَزِمه الشيءُ يلزمه، أي صحبه، ويقال: تلازم الشخصان وتلازم الشَّيئان: تَعلَّقا تعلُّقًا لا انفكاك فيه[٢].

وفي اصطلاح اللغويين: هو أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر[٣].

كتلازم الموصول صلته، وطلب كلا وكلتا مضافًا إليه مثنى، وطلب العائد مرجعًا، والتلازم بين حرف الجر ومجروره، والمبهم وتمييزه، وواو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف، وغيرها [٤].

أما التوارد لغة فهو الاتفاق، يقال توارد القوم الماء وردوه معًا، والتوارد في الأفكار أن يتفق شخصان أو أكثر في الأفكار من غير نقل أو سماع، يُقال توارَد الشَّاعران: عبَّرا عن المعنى ذاته بالألفاظ عينها، بدون أن ينتحل أحدهما الآخر[٥].

وفي اصطلاح اللغويين: صلاحية ألفاظ متعددة أن تحل في موقع نحوي ما[٦].

(١) « اللغة العربية معناها ومبناها » (٩٤).

(٢) « معجم اللغة العربية المعاصرة » (٢٠٠٧).

(٣) « اللغة العربية معناها ومبناها » (٢١٧).

(٤) « اللغة العربية معناها ومبناها » (٢١٧).

(٥) « معجم اللغة العربية المعاصرة » (٢٤٢٣).

(٦) « التضام وقيود التوارد » (١٠٥).

كما نقول: صاحب الدار مالكها، وصاحب رسول الله رفيقه، وصاحب الفضيلة المثقّف في الشريعة الإسلامية، وصاحب الجلالة الملك، وصاحب المعالي الوزير، وصاحبي صديقي، وهلم جرا [١].

فالتوارد من ظواهر المفردات المعجمية التي تنتظم في طوائف الكلمات فيتوارد بعضها مع بعض [٢].

أمّا **التضاد** لغة فهو الضِّدّ، أي ضِدّ الشيء، والمتضادّان: الشَّيئان لا يجوز اجتماعهما في وقتٍ واحد، كالليل والنَّهار[٣].

وفي الاصطلاح أن يُطلق اللفظ على المعنى وضده [٤].

كالخبر والإنشاء، والجملة الاسمية والجملة الفعلية، والعلاقة الإعرابية والمحل الإعرابي، والإعمال والإهمال، والعمدة والفضلة، والجمود والاشتقاق، والتمام والنقص، واللبس وأمنه، والخفة والثقل، ونحوها [٥].

وأما التعاقب لغة فهو أن يجيء شيء بعد الآخر، يقال: تعاقب اللَّيلُ والنَّهارُ: جاء أحدُهما بعد الآخر، وتعاقبت الانتصارات: تتابعت وتلاحقت، وتعاقبت الفصولُ: تتابعت بانتظام[٦].

وفي اصطلاحًا اللغويين: صلاحية العنصرين اللغويين أن يحلّ أحدهما محل الآخر. ومثاله نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، أي يعاقب بعضها بعضًا، أي يقع موقعه ويؤدي

(١) « اللغة العربية معناها ومبناها » (٣٣١).

(٢) « البيان في روائع القرآن »(٩٠).

(٣) « مقاييس اللغة » (٣: ٣٦٠).

(٤) « المعجم المفصل في اللغة والأدب » (٤٢٣).

(٥) « البيان في روائع القرآن » (٨٦).

(٦) « معجم اللغة العربية المعاصرة » (١٥٢٤).

وظيفته، وهذا ما نلمحه أيضاً في مفاهيم مثل الإغناء، ومعاقبة الوصف للفعل، ومعاقبة الجملة ذات المحل للمفرد، والمصدر المؤول للمصدر الصريح، ومعاقبة المفعول معه للفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، ومعاقبة المفعول لأجله للمضارع المنصوب بعد اللام، ونحوها(١).

أما **التنافي** – الذي هو موضوع الدراسة هذه – فهو لغة: من تنافى يتنافى تنافيًا، فهو مُتنافٍ، وتَنَافَتِ الآرَاءُ: تَعَارَضَتْ، وتَبايَنَتْ، وتبَاعَدَتْ، وتَنَافَتِ الجمَاعَةُ: تَخالَفَتْ (٢).

وقال ابن فارس في مادة (ن ف ي) « يدل على تعرية شيء من شيء وإبعاده منه»(٣)، وقال الجوهري: « نفاه: طرده. تقول: نَفَيْتُهُ فانتفى ونَفَى هو أيضًا، يتعدَّى ولا يتَعَّدى »(٤)، وقال ابن منظور: «يقال: هذا يُنَافِي ذاك، وهما يتنافيانِ» (٥)، وقال نشوان الحميري: « يقال هذا الشيء ينافي ذلك أي ينفي بعضهما بعضًا » (٦).

وقال الجرجاني: « التنافي هو اجتماع شيئين في زمان واحد، كما بين السواد والبياض والوجود والعدم» (٧).

(١) « البيان في روائع القرآن » (٨٦).
(٢) « المعجم الوسيط » مادة (نفي) .
(٣) « معجم مقايس اللغة » (٥: ٤٥٦).
(٤) « الصحاح » (٦: ٢٥١٤).
(٥) « لسان العرب » (١٥: ٣٣٧).
(٦) « شمس العلوم » (١٠: ٦٧٠٨).
(٧) « التعريفات » (٩٢).

وقال أبو البقاء الكفوي: « التنافي هو يكون باعتبار اتحاد المحل مع اختلاف الحال، سواء كان بطريق المضادة كالحركة مع السكون، أو بطريق المخالفة كالقيام مع القعود، والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان بلا عكس » [(١)].

وفي الفرق بين التنافي والتضاد قال أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية: « التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى ».

والتنافي عند علماء الدلالة: هو انتقاء الأفعال لأسماء لها سمات دلالية بعينها ؛ كأن يشترط في فاعل الفعل (فهم) أن يكون عاقلاً، ويتنافى غير ذلك، وأيضًا الفعل (خدش) يشترط في مفعوله أن يكون ماديًّا صلبًا، وينتفي غير ذلك (على الحقيقية وليس المجاز)، وهذا التنافي موضعه المعجم، والسمات الانتقائية للأفعال. وهذا ليس موضوع بحثنا.

والتنافي الذي سنتحدث عنه هو التنافي اللفظي في التركيب وليس التنافي الدلالي الذي يُعنى بانتقاء الأفعال لأسماء لها سمات دلالية بعينها ؛ كأن يشترط في فاعل الفعل (فهم) أن يكون عاقلاً، ويتنافى غير ذلك، وأيضًا الفعل (خدش) يشترط في مفعوله أن يكون ماديًّا صلبًا، وينتفي غير ذلك (على الحقيقية وليس المجاز)، وهذا التنافي موضعه المعجم، والسمات الانتقائية للأفعال، ولن تناوله بالبحث هنا.

وفي اصطلاح النحاة: هو امتناع شيء لوجود شيءٍ آخر، وعرَّفه د. تمام حسان بـ« عدم دخول شيء لوجود شيء آخر » [(٢)].

(١) « كتاب الكليات » (١: ٣١١).

(٢) « البيان في روائع القرآن » (٨٩).

والتنافي هنا تنافٍ لفظي في التركيب، وهي قواعد سلبية لا تخلو من وجود (لا)، كقول النحاة: (لا يدخل حرف العطف على حرف العطف) [(١)] و(تنافي دخول النون مع الفعل الماضي)[(٢)].

والتنافي أحد أقسام التضام حيث يتفرع التضام إلى ثلاثة أفرع، وهي: التلازم، والتنافي، والتوارد. وهذا الشكل يوضح ذلك:

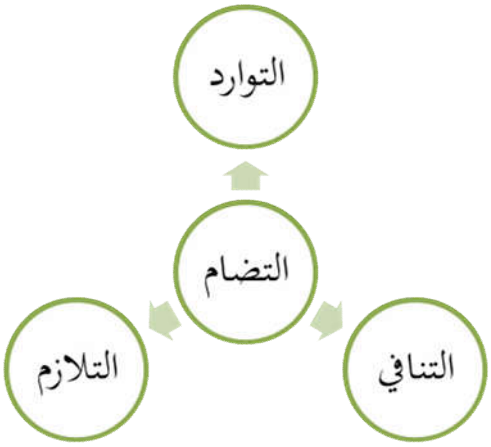

وتتمثل العلاقة في هذه المصطلحات على النحو الآتي:

التضام أن تطلب إحدى الكلمتين الأخرى في التركيب، وهنا يتفرع التضام من حيث وروده إلى تضام في التركيب أو في المفردات، فالتضام في التركيب ينقسم إلى قسمين: تلازم وتنافي، **فالتلازم** تضام إيجابي كافتقار الصلة للموصول، والصفة للموصوف، **والتنافي** تضام سلبي كعدم جواز دخول الحرف على الحرف. أما **التوارد** فيتعلق في المفردات.

(١) « أسرار العربية » (١: ٢٧١)، و« الأصول في النحو » (٢: ٥٩)، و« أوضح المسالك » (٣: ٣٨٢) و« شرح ابن عقيل » (٣: ٢٣٤).

(٢) « الكتاب » (٣: ١٠٥)، و« البيان في روائع القرآن » (٨٩).

أما الفرق بين التنافي والتضاد والتعاقب، **فالتنافي** يكون في عدم جواز اجتماع شيء مع شيء آخر في التركيب، بخلاف **التضاد** فيعني أسلوب وضده، وبخلاف **التعاقب** التي تعني عدم اجتماع أسلوبين في آن واحد.

وهكذا يتضح الفرق بين هذه المصطلحات جميعاً، وأن التنافي نوع من أنواع التضام، غير أنه تضام سلبي.

ويمكن أن يكون التنافي من باب امتناع التعاقب، فإذا قلنا (كتاب زيد) فإنَّ لفظ (كتاب) لا يحل محله فعل ولا ضمير ولا أداة شرط ولا تنفيس ولا تحقيق... إلخ، إذ يمتنع أن تحل الألفاظ المذكورة في هذا الموضع، وإذا تخطينا الصورة إلى المعنى فأردنا الاحتفاظ بفكرة الإضافة المحضة امتنع على الوصف أيضًا أن يعاقب لفظ الكتاب، ومن هنا تصبح الإضافة في (قاتل زيد) ذات معنى مختلف عن المعنى في (كتاب زيد) وكذلك تمنع معاقبة حرف الجر للكتاب.

ولم يرد التنافي في كتب النحو مصطلحاً نحويًّا مستقرًّا، بالرغم من كثرة ورود مصطلح (النفي)، حيث يلحظ على النحاة تفضيلهم في تقعيد القواعد النحوية أن ينصُّوا على الواجب، ويقل في كلامهم أن ينصوا على الممتنع؛ لأنَّ النص على الممتنع يتطلب التطويل في صياغة القاعدة، والاختصار مطلوب في ذلك.

غير أنّ الظاهرة – دون المصطلح – وردت بجلاء، وذلك في قول النحاة: « لا يجتمع كذا وكذا »، و«ولا يدخل كذا على كذا»، وقولهم: «إذا انتفى شرط من الشروط امتنع كذا» إلى غيرها من أقوال النحاة التي تدل على أنّ العنصرين المذكورين متنافيان.

وأبرز من أشار إلى هذه الظاهرة من المحدثين، هو د. تمام حسان في عددٍ من كتبه، ومنها كتابه: «البيان في روائع القرآن» [1]، فأحببت أن أجمع ما استطعت من هذه المسائل وأناقشها – وأبين أثرها في التقعيد النحوي.

(١) انظر (٨٩).

وسأتناول في بحثي ظاهرة التنافي (التضام السلبي)، مستدلاً بأقوال النحاة متبعًا المنهج الوصفي التحليلي، وقد وزعت مسائله على النحو الآتي:

١-التنافي في الأسماء. ٢-التنافي في الأفعال. ٣- التنافي في الحروف. ٤- التنافي بين الحرف والاسم. ٥- التنافي بين الحرف والفعل.

والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء الصراط.

المبحث الأول: التنافي في الأسماء:

رصدت عدة مسائل من التنافي في النحو العربي في الأسماء مثل تنافي دخول العوامل اللفظية على أسماء الأفعال، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، والضم لا يدخل على المنادى المضاف، ولا يدخل تأنيث على تأنيث، وألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- تنافي دخول العوامل اللفظية على أسماء الأفعال

ذهب النحاة إلى أنَّ (اسم الفعل) لا تدخل عليه العوامل اللفظية [(١)]، إلا أن لهذه القاعدة شواذ ومن هذه الشواذ دخول لام النافية على اسم فعل الأمر (مَساسِ)، وقد أشار ابن هشام إلى أنه لم يقع في التنزيل (فَعالِ) أمرًا إلا في قراءة الحسن: ﴿ لا مَساسِ ﴾ بفتح الميم وكسر السين الثانية، وهو دخول (لا) النافية على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه (لا لَعًا)، وفي معاني القرآن للفرّاء: ومن العرب من يقول (لا مَساسِ) يذهب به إلى مذهب دَراكِ ونَزالِ[(٢)]. وفي كتاب «ليس » لابن خالويه: (لا مَساسِ) مثل نَزالِ هذا من غرائب اللغة [(٣)].

ووجه غرابته أن (لا) النافية دخلت على اسم الفعل، مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه.

وذكر اللَّقَّاني أن وجه غرابة ما نقله ابن هشام عن الفراء وابن خالويه أنهما جعلا (لا) النافية مع ما بعدها اسمًا واحدًا، فزعما أنه ركّب من (لا) مع (مَساسِ) ثم أراد منه الإثبات لا

(١) « أوضح المسالك » (٣: ١٦٣).

(٢) « المحرر الوجيز » (٤: ٦١).

(٣) « شرح شذور الذهب » (١٢٢).

النفي. وهنا صارت هي والاسم بمعنى الإثبات أي على رأي اللقاني أن معنى قوله (لا مَساسِ): (امسُسْني).

وحمله الجَوْهَري والزَّمَخْشَري على أنه من (باب قَطامِ) وأنه معدول عن المصدر وهو المسّ.

وأشار الفراء إلى أن بعض العرب يقول (لا مَساسِ) يذهب به إلى مذهب (دَراكِ ونَزالِ) بمعنى النفي، ويوجد له نظائر وشواهد تؤيّد هذا الرأي، منها (لا هَمامِ) بمعنى النفي في قول الكميت:

عــادِلاً غــيرَهم مــن النــاس طُــرًّا بِهِــمُ لا هَمــامِ لي لا هَمــامِ [1]

وكذلك قولهم: (لا عَبابِ) أي لا تعبّ مثل الدواب.

كما تبيّن أن بعض العوامل الأخرى مثل حروف الجر أو النداء أو غيرها دخلت على اسم فعل الأمر كقول عبيد الله بن الربيع:

أَبِيْــتَ كَــأَنِّي مِــن حَــذارِ قَــضَائِهِ بِحَــرَّةِ عبَّــادٍ ســليمُ الأَسَــاوِدِ

وكذلك ياء التنبيه كما جاء في الحديث: « يا نَعاءِ العرب » [2].

٢- يتنافى ما يعمل في الاسم مع لا يعمل في الفعل

الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ولا تنخفض على كل حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض فلها الرفع؛ لأن ما

(١) انظر ديوانه (٥٠٨)، و« المحتسب » (٢: ٥٦).

(٢) انظر بحث (فَعالِ) و(فَعْلالِ) دراسة خاصة لكل الألفاظ على طرازها، لشريف يحيى الأمين. في رسالة النجف للسنة الخامسة / العدد السادس عشر/ كانون أول ٢٠٠٩ - ذو الحجة ١٤٣١هـ.

يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل [١]، فهي مرفوعة حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها، وتلك عوامل لها خاصة لا تدخل على الأسماء كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها فكل على حياله.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ولن تَرْضَىٰ عَنكَ اليَهُودُ ولا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ (البقرة: ١٢٠) تتبع: منصوب بأن (في المشهور من أقوال النحاة) ولكنها لا تظهر مع حتى ، قاله الخليل. وذلك أن حتى خافضة للاسم ، كقوله: ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ (القدر: ٥) وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل البتة ، وما يخفض اسمًا لا ينصب شيئًا. وقال النحاس: تتبع: منصوب بـ (حتى) ، و(حتى) بدل من (أن) [٢].

٣- يتنافى دخول عامل النصب والجزم مع عامل الرفع

ذهب النحاة إلى أنّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع [٣]. وبهذه القاعدة ردَّ النحاة على الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله؛ وهو قول الكسائي، وهذا لا يجوز لأنه لو كان الزائد في أوله هو الموجب للرفع؛ لوجب ألا يجوز نصب الفعل، ولا جزمه مع وجوده ؛ لأن عامل النصب والجزم، لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم؛ دلَّ على أن الزائد ليس هو العامل [٤].

(١) « المقتضب » (٢: ٥).

(٢) « تفسير القرطبي » (٢: ٩٣).

(٣) « أسرار العربية » (١: ٤٨).

(٤) انظر « شرح الرضي على الكافية » للأستراباذي القسم الثاني، المجلد الثاني: ٨٠٠، و« أسرار العربية » (١: ٤٨).

٤- يتنافى دخول الضم مع المنادى المضاف

يرى النحاة أن الضم لا يدخل على المنادى المضاف [١]، وعللوا بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم لكي يفرق بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان المضاف مضافًا إلى ياء المتكلم كان مكسورًا ك (يا ابنَ أمِّ أَقْبِلْ، ويا ابنَ عَمِّ لا مفرَّ) وكقوله تعالى: ﴿ يا عبادِ فاتقون ﴾ (الزمر: ١٦)، وإن كان مضافًا إلى غير ياء المتكلم كان مفتوحًا ك (يا غلام زيد)، فبني المنادى المفرد المعرفة على الضم لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأن الضَّمَّ لا يدخل المضاف[٢].

٥- يتنافى دخول التأنيث مع التأنيث

ذهب النحاة إلى أنَّ التأنيث لا يدخل على التأنيث فلا تقول في: (سكران) و(غضبان) (سكرانة) ولا (غضبانة) إنما تقول: (غضبى) و(سكرى) ونحوه مما بني المذكر منه على فعلان ومن ذلك (مرضى) و(هلكى) و(موتى) [٣]، كما امتنعوا أن يقولوا في حمزة حميزتة.

ومن ذلك الحكاية عن أبي عبيدة وهو قوله: ما رأيت أطرف من أمر النحويين يقولون إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث وهم يقولون: (علقاة) وقد قال العجاج:

فَكَرَّ في عَلْقَى وفي مُكُوْرِ [٤]

---

(١) « أسرار العربية » (٢٠٤-٢٠٥).

(٢) « الإنصاف » (١: ٣٢٦).

(٣) « المقتضب » (١: ٦٤) و(٢: ٢٥٩)، و« الأصول في النحو » (١: ٢٤٢) و(٢:٨٥) و(٢: ٤١٠)، و(٣: ٣٣٥)، و« الخصائص » (١: ٢٧٢)، (٣: ٣٠٩)، و« سر صناعة الإعراب » (٢: ٦١٥).

(٤) وهو في ديوان العجاج (١: ٣٦٢)، و« الكتاب » (٣: ٢١٢)، و« جمهرة اللغة » (٧٩٩)، و« الخصائص » (١: ٢٧٢).

يريد أبو عبيدة أنه قال (في علقى) فلم يصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا (علقاة) أي فألحقوا تاء التأنيث ألفه، قال أبو عثمان: كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا وذلك أن من قال (علقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر كألف (أرطى)، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه وجعل الألف للتأنيث فيما بعد فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث وللتأنيث إذا فقد التاء، ولهذا نظائر هي قولهم: بَهْمَى وبُهْمَاة وشُكَاعَى وشُكَاعاة وباقِلِّى وباقلاة ونُقَاوَى ونُقَاوَاة [(١)].

٦- يتنافى دخول ألف الندبة على الصفة أو الموصوف إذا اجتمعا

لا يجوز أن تلحق ألف الندبة الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا نحو: وا زيدُ الظريفُ والظريفَ فلا يجوز أن تقول: الظريفاه؛ لأن الظريف غير منادى وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد، وأنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، ولو جاز ذلك لقلت: وا زيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ، وهذا قول الخليل [(٢)].

ويختلف ذلك عن قولك : وا أميرَ المؤمنيناه ولا مثل: واعبدَ قيساه ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم.

ولو قلنا: عبدًا أو أميرًا ونحن نريد الإضافة لم يجز لنا ذلك، وكذلك إذا قلنا: هذا زيد كنتَ في الصفة بالخيار إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تصف، ولستَ في المضاف إليه بالخيار لأنه من تمام الاسم وإنما هو بدل من التنوين [(٣)].

(١) « الخصائص » (١: ٢٧٢).

(٢) انظر « الكتاب » (٢: ٢٢٥)، و« الأصول في النحو » (١: ٣٥٧).

(٣) انظر « الكتاب » (٢: ٢٢٥).

وأما يونس فيلحق الصفة الألف حيث سمع من عربيّ فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبهما واجمجميّ الشاميّتيناه [1]، وتقول: وا زيدُ الظريفاه.

وكذلك أنَّ الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة (أيّ) في باب النداء وصفة (من) و(ما) النكرتين فجرى مجرى المضاف إليه ولأنَّها توضّح كما يوضّح.

وذهب الخليل إلى أن هذا خطأ [2].

(١) انظر « الكتاب » (٢: ٢٢٥)، و« الأصول في النحو » (١: ٣٥٧).

(٢) انظر « الكتاب » (٢: ٢٢٦)، و« الأصول في النحو » (١: ٣٥٧).

المبحث الثاني: التنافي في الأفعال:

هناك مجموعة من القواعد النحوية استنبطها النحاة متعلقة بالأفعال حتى تكون الجملة مبنية بناءً صحيحًا، وقواعد أخرى يتنافى وجودها حتى لا يختل التركيب ومنها: تنافى دخول الإعراب على الأفعال إلا ما كان مضارعًا، وتنافى دخول ألف الوصل على الفعل المضارع والأسماء، وتنافي دخول النون مع الفعل الماضي، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- يتنافى دخول الإعراب على الأفعال إلا ما كان مضارعًا:

الإعراب من خصائص الفعل المضارع لذلك لا يدخل على الأفعال إلا فيما كان مضارعًا للأسماء، ولذلك ظنَّ بعض النحاة أن الإعراب دخل فعل الأمر وذلك في قولنا: « ليقم زيد » فهو مجزوم، قال المبرد: وذلك خطأ فاحش ؛ لأن الإعراب من خصائص الفعل المضارع، والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع الياء والتاء والهمزة والنون وذلك قولك: (أفعل أنا) و(تفعل أنتَ) و(يفعل هو) و(نفعل نحن) فإنما تدخل عليها العوامل وهي على هذا اللفظ.

وقولك: (قم) ليس فيه شيء من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يجز جزمه إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه [1].

٢- يتنافى دخول ألف الوصل على الفعل المضارع والأسماء

أَلف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع ك (تتكلمون وتدعون)؛ لأَنَّ الأَفعال إذا كانت على (يَفْعَل) وما أَشبهه فهي مضارعة للأَسماءِ؛ لأَنَّها تضارع أَسماءَ الفاعلين فتمتنع نحو: (فاعِل) وما أَشبهه، فكما لا تكون أَلف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيما

(١) انظر « المقتضب » (٢: ١٢٩)، و« الأصول في النحو » (٢: ١٧٤).

ضارعه إنَّما تكون في الأَفعال الماضية، نحو: انطلقَ، واقتدرَ، واحمررت، واستخرج، واغدودنَ، واحرنجمَ، أَو في الأَمر نحو: اضربْ، اقتلْ، استخرجْ [(١)].

٣- تنافٍ دخول النون مع الفعل الماضي

إن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام وذلك قولك: والله لفعلت، وسمعنا من العرب من يقول: والله لكذبت، ووالله لكذب.

فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقع إنما تدخل على غير الواجب [(٢)].

ولا يُؤَكَّد بهما الفعل الماضي مطلقًا، ولو كان بمعنى الاستقبال، وأما قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيَّمًا لَوْلاَكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا [(٣)]

فضرورة شاذَّة، سهَّلها مجيء (دامن) مفيدًا للمستقبل معنًى؛ لكونه دعاء، وإنما قرر النحاة عدمَ توكيد الماضي؛ لأنَّه قد فات، وتأكيد الفائِت يمتنع؛ لأنَّه حدَث وانتهى.

(١) « الكتاب » (٤: ٤٧٦)، و« المقتضب » (١: ٣٧٨).

(٢) « الكتاب » (٣: ١٠٥).

(٣) البيت لم يعرف قائله وهو من الكامل. وهو في « العيني » (١: ١٢٠، ٤: ٣٤١)، و«التصريح» (١: ٤١)، و«الدرر» (٢: ٩٩٢).

المبحث الثالث: التنافي في الحروف:

تعدُّ حروف المعاني في اللغة العربية جزءًا أساسيًّا من بناء التركيب اللغوي، لذلك لا نجد كتابًا في النحو إلا تحدث عنها وفصّل القول فيها بل خصَّها بعضهم بالتصنيف مثل ابن هشام في (مغني اللبيب) الذي خص نصف المؤلف للأدوات، والمرادي في مؤلف (الجنى الداني في حروف المعاني)، وقد وضع النحاة مجموعة من القواعد النحوية الخاصة بالحروف حتى تكون الجملة مبنية بناءً صحيحًا، ومن هذه القواعد ما يتعلق بمبحث التنافي، كأن يتنافي دخول حروف العطف على حرف العطف، وتنافى دخول حرف الاستفهام مع حرف الاستفهام، يتنافى دخول الحرف المصدري مع مثله، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- يتنافى دخول حرف العطف مع حرف العطف

ذكر النحاة أن حرف العطف لا يدخل على مثله، واستدلوا بذلك على أن (إما) ليست حرف عطف، ومعناها كمعنى (أو) إلا أنها أقعد في باب الشك من (أو) ؛ لأن (أو) يمضي صدر الكلام معها على اليقين ثم يطرأ الشك فيسري الشك من آخر الكلام إلى أوله، وأما (إمّا) فيبنى الكلام معها من أوله على الشك، وقالوا إنها ليست حرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يخلو إما أن يعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة، فإذا قلت: قام إما زيد وإما عمرو لم تعطف مفردًا على مفرد ولا جملة على جملة، ثم لو كانت حرف عطف لما جاز أن تتقدم على الاسم؛ لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه، ثم لو كانت أيضًا حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها وبين الواو، فلما جمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله.

وقالوا في قولهم: (لم يقم عمرٌو ولا زيدٌ) (الواو) نَسقٌ (ولا) توكيد للنفي، وكذلك قولك: (والله لا فعلتُ ثم والله لا فعلتُ) (ثم) نَسق و(الواو) قَسمٌ [(١)].

٢- يتنافى دخول حرف الاستفهام مع حرف الاستفهام

ذهب النحاة إلى أن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وخرجوا (هل) في قول الشاعر:

سَـائِلْ فَـوَارِسَ يَرْبُـوعٍ بِـشِدَّتِنَا أَهَـلْ رَأَونَـا بـسَفحِ القُـفِّ ذِي الأَكَـمِ [(٢)]

بـ (قد) أي: قد رأونا، ولا يجوز أن تُجعل (هل) استفهامًا؛ لأنَّ (الهمزة) للاستفهام، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام [(٣)].

ومثله:

أهـــل عرفـــت الـــدار بـــالغريين [(٤)]

على أن هل في الأصل بمعنى (قد) كما في البيت، فكون قد حرف استفهام إنما تكون بهمزة الاستفهام، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامةً لها مقامها. وقد جاءت على الأصل في قوله تعالى: ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ (الإنسان:١)، أي: قد أتى.

---

(١) « أسرار العربية » (١: ٢٧١)، و« الأصول في النحو » (٢: ٥٩)، و« أوضح المسالك » (٣: ٣٨٢) و« شرح ابن عقيل » (٣: ٢٣٤).

(٢) البيت لزيد الخيل وهو في ديوانه (١٥٥)، وانظر « الجنى الداني » (٣٤٤)، و« الدرر اللوامع » (٥: ١٤٦)، وبلا نسبة في « الخصائص » (٢: ٤٦٣)، و« شرح عمدة الحافظ » (٣٨٥)، « الأشباه والنظائر » (٢: ٤٢٧، ٧: ٥٥).

(٣) « الأصول في النحو » (١: ٢٤٢- ٢٤٣)، و« أسرار العربية » (١٩٣-١٩٤)، و« أوضح المسالك » (٣: ٣٧٥).

(٤) البيت في « خزانة الأدب » (١١: ٢٦١).

وعند سيبويه [1] أن (هل) بمعنى (قد)، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام.

قال ابن يعيش في شرحه [2]: هذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وذلك أنه قال عند الكلام على من ومتى، وكذلك (هل) إنما هي بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت (هل) إنما تقع في الاستفهام، كأنه يريد أن هل تكون بمعنى (قد)، والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام، كما كان ذلك في من ومتى، والأصل أمن، أمتى، ولما كثر استعمالها في الاستفهام حذفت الألف وتضمنت معناها.

٣- يتنافى دخول الحرف المصدري مع مثله

ذهب النحاة إلى أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله [3]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ (آل عمران: ٣٠) حيث إنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع، وليست مصدرية بعد (ودَّ) لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله، والمصدر المؤول من (أنَّ) وما بعدها فاعل يثبت مقدرًا، وجواب (لو) محذوف أي: لَسُرَّت.

وأكثر النحويين لا يثبت استعمال (لو) مصدرية، ويمنع ذلك الاستعمال، ويقولون في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ (البقرة: ٩٦): إن (لَوْ) شرطية، ومفعول (يَوَدُّ) وجواب (لَوْ) محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

---

(١) « الكتاب » (٣: ١٨٩).

(٢) « شرح المفصل » لابن يعيش (٨: ١٥٢).

(٣) « الأصول في النحو » (١: ٢٤٢)، و« شرح شذور الذهب » (١: ٣٧٣) و(١: ٣٨٠).

وقد أجاز استعمالها مصدرية جماعة من المتقدمين؛ منهم الفراء وأبو علي الفارسي، وجماعة من المتأخرين؛ منهم أبو البقاء العكبري وأبو زكريا التبريزي، وتبعهم من المحققين ابن مالك وابن هشام [١].

قال ابن هشام: ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنوا ﴾، بحذف النون، فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لما كان معناه: أن تدهن [٢]، أي: فهو من باب العطف على المعنى، ثم قال: ويشكل عليهم دخولها على (أنَّ) في نحو: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ (آل عمران: ٣٠).

وجوابه: أن (لَوْ) إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد (لَوْ) تقديره: تود لو ثبت أن بينها؛ وإنما أشكل عليهم دخولها على (أنَّ)؛ لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله [٣].

وجوَّز بعضهم ذلك في الشعر كقول الشاعر:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا [٤]

(١) انظر « مغني اللبيب » (٢٦٥-٢٦٦).

(٢) انظر « مغني اللبيب » (٢٦٦).

(٣) انظر بحث « الشرط الامتناعي وغير الامتناعي وأقسام (لو) » إعداد/ هاجر جمال حسن.

(٤) انظر البيت في « شرح المفصل » لابن يعيش (٩: ١٤-١٦)، و« مغني اللبيب » (١٨٣)، و« العيني » (٣: ٢٤٤، ٤: ٣٧٩)، و« التصريح بمضمون التوضيح » (٢: ٣، ٢٣٠)، و« الأشموني » (١: ٢٧٩، و٢: ٢٠٤)، و« همع الهوامع » (٢: ٥)، و« خزانة الأدب » (٨: ٤٨١)، و« ديوان جميل بثينة » (٢٥).

المبحث الرابع: التنافي بين الحرف والاسم.

حيث نص النحاة على مواضع يمتنع فيها دخول الحرف على الاسم، ومنها: يتنافى دخول حرف النداء مع فيه أل، ويتنافى دخول (ربَّ) إلا غير النكرة، وتفصيل ذلك ما يلي:

١- يتنافى دخول حرف النداء مع فيه أل:

ذهب البصريون إلى أنّ حرف النداء لا يدخل على الاسم المحلى بـ (أل) معللين ذلك بأن النداء تعريف، و(أل) تعريف، ولا يجوز اجتماع تعريفين في مُعَرَّفٍ واحد [(١)].

فالنداء على رأي البصريين تخصيص، والتخصيص ضرب من التعريف؛ لأنك إذا خصصت شيئًا فقد عرفته، لأنك إنما قصدته بعينه، وأنت لا تنادي إلا من قد عرفْتَ، و(أل) تكسب الاسم النكرة تعريفًا فكرهوا الجمع بين تعريفين، فقالوا بعدم جواز اجتماعهما معًا؛ لأن في كل واحد منهما كفاية عن صاحبه في التعريف. فضلاً عن أن النداء خطاب موجه لحاضر، و(أل) تفيد تعريف العهد وهو معنى الغيبة؛ لأنَّ العهد يكون بين متكلم ومخاطب في ثالث غائب، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان، ولهذا صار حرف النداء بدلاً من (أل) في المنادى فاستُغنِيَ به عنها وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وشبهه.

قال سيبويه: « وزعم الخليل – رحمه الله – أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوعٍ معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال: يا رجُل، ويا فاسقُ فمعناه كمعنى: (يا أيها الفاسِقُ)، و(يا أيها الرجلُ)، وصار معرّفةً لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتَفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وما

(١) انظر « الكتاب » (٢: ١٩٧)، و« المقتضب » (٤: ٢٣٩)، و« الإنصاف » (١: ٣٣٥)، و« أوضح المسالك» (٤: ٣١).

أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألفٍ ولام ؛ لأنك إنما قصدت قصدَ شيءٍ بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء عن الألف واللام» [(١)].

وقال سيبويه في موضع آخر: « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: (يا الله اغفر لنا)، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألفُ واللام لا يُفارِقانِه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف » [(٢)].

وتابعهما المبرد في عدم جواز اجتماع تعريفين على المعرّف الواحد فقال: « واعلم أنَّ الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرّفًا بالإشارة بمنزلة هذا، وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف ؛ فمن ثم لا تقول: يا الرجل تَعالَ » [(٣)].

أما الكوفيون فقد جوّزوا نداء ما فيه الألف واللام نحو: يا الرجل، ويا الغلام ؛ لأنهم يرون أن المعارف كلها تُنكر عند النداء، ثم تكون معارف بالنداء، فالتعريف حادث بالنداء لا تعريف عَلَميَّة.

ولسماع ذلك في كلام العرب من نحو قول الشاعر من الرجز:

فيا الغلامانِ اللّذانِ فرَّا
إيّاكما أنْ تُكْسِبانا شَرَّا [(٤)]

حيث دخل حرف النداء (يا) على الاسم المعرّف بـ(أل) وهو قوله (الغلامان)، ومنه قول الآخر:

---

(١) انظر « الكتاب » (٢: ١٩٧).

(٢) انظر « الكتاب » (٢: ١٩٥).

(٣) انظر « المقتضب » (٤: ٢٣٩).

(٤) الرجز في « أسرار العربية » (٢٣٠)، و« الإنصاف» (١: ٣٣٦)، و« شرح عمدة الحافظ» (٢٩٩)، و« المقاصد النحوية» (٤: ٢١٥)، و« خزانة الأدب » (٢: ١٩٤).

فديتُكِ يا التي تيَّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنّي [1]

حيث دخل حرف النداء (يا) على الاسم المحلى بـ(أل) وهو قوله (التي)، ومنه قول الآخر:

عبَّاسُ يا الملِكُ المتوّجُ والذي عرفتْ له بيتُ العلا عدنانُ [2]

حيث دخل حرف النداء (يا) على الاسم المعرّف بـ(أل) وهو قوله (يا الملك).

واستدلوا كذلك بجواز أن تقول في الدعاء: (يا الله اغفر لنا) والألف واللام فيه زائدتان؛ فدلَّ ذلك على صحة ما ذهبوا إليه.

وقد أجاب البصريون على ما ذهب إليه الكوفيون أنه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فيصبح التقدير:

فيا أيُّها الغلامان، يا أيتها التي تيّمت قلبي، عبّاس يا أيُّها الملك.

وأما قولهم أنهم يقولون في الدعاء (يا الله) فالجواب عنها من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الألف واللام عوض عن همزة (إله) فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه [3].

الثاني: أن هذه الكلمة كَثُر استعمالها في كلامهم فلا يقاس عليها [4].

---

(١) البيت في « الكتاب » (٢: ١٩٧)، و« أسرار العربية » (٢٣٠)، و« الإنصاف » (١: ٣٣٦)، و« شرح عمدة الحافظ» (٢٩٩)، و« الجنى الداني » (٢٤٥)، و« الأشباه والنظائر» (٢: ١٧٩)، و« خزانة الأدب » (٢: ٢٩٣).

(٢) البيت في « شرح الأشموني» (٢: ٤٤٩)، و« المقاصد النحوية » (٤: ٢٤٥)، و« شرح التصريح» (٢: ١٧٣).

(٣) انظر « المقتضب » (٤: ٢٤٠)، و« درة الغواص» (١١٧)، و« الإنصاف » (١: ٣٤٧- ٣٥٦)، و« شرح المفصل » لابن يعيش (٢: ٨)، و« شرح التسهيل » (٣: ٤٦٦).

(٤) انظر « الإنصاف » (١: ٣٤٧- ٣٥٦).

الثالث: أنّ هذا الاسم علم غير مشتق أتى على هذا المثال من البناء من غير أن يرد إلى أصله، فيُنَزَّل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا [(١)].

والراجح هو الوجه الأول.

وأما ابن يعيش فقد عدّ دخول حرف النداء على (التي) و(الذي) من الشذوذ في القياس والاستعمال، لأنَّ (الذي والتي) يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك: (يا زيد الذي في الدار) و(يا هند التي أكرمتني)، ويقع صفة لأيُّها، نحو قوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ (البقرة:١٠٤)، و﴿ يَأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ (الحجر: ٦)، ويعضد قول ابن يعيش أنه شاذ في الاستعمال انتفاء وجود مثيل له [(٢)].

واستثنى البصريون أربع صور يجوز فيها اجتماع حرف النداء و(أل) هي الآتية:

الصورة الأولى: نداء لفظ الجلالة: (يا أللهُ).

والصورة الثانية: نداء الجمل المحكيّة: وهي الجمل المسمى بها المبدوءة بـ (أل) نحو: (المنطلق زيد) فيمن سمي بذلك، فإذا ناديته قلت: يا المنطلق زيد أقبل، على طريق الحكاية، نصّ على ذلك سيبويه وقال: « وأما الرجل منطلق، فبمنزلة تأبط شرًّا، لأنه لا يتغير عن حاله، لأنه قد عمل بعضه في بعض» [(٣)].

والصورة الثالثة: نداء اسم الجنس المشبه به: كقولك: يا ألخليفة هيبة، ويا ألمأمون ذكاءً وبراعةً أحسن محاكاته، وتقديره: يا مثل الخليفة، ويا مثل المأمون، وقد استحسن ابن مالك دخول (أل) عليها لأنها في التقدير داخلة على غير(أل). فالمنادى في الحقيقة محذوف وقد حلّ محلّه المضاف إليه فصار هو المنادى بعد حذف المضاف.

---

(١) انظر « الإنصاف » (١: ٣٤٧- ٣٥٦).

(٢) انظر « الأصول في النحو» (٣: ٤٦٣)، و« شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ٨).

(٣) انظر « الكتاب» (٣: ٣٣٣).

والصورة الرابعة: نداء الضرورة، كقول الشاعر:

عبّاس يا الملِكُ المتوَّجُ والَّذِي عرفتْ له بيتُ العلا عدنانُ [1]

فقد جمع بين (يا) و(أل) في الشعر ضرورة، والكوفيون يجيزون ذلك محتجين بالسماع والقياس[2].

٢- يتنافى دخول (ربَّ) على غير النكرة

ذكر النحاة أن (ربَّ) تكون للتقليل، ومن خصائصها أنها لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة[3]، ويجوز عطف المعرفة عليها، نحو: ربّ شاة وسخلتها، وربّ رجل وأخيه، لأن (ربّ) لا تدخل على معرفة، فلا يجوز (رب سخلتها)، ولا (رب أخيه) [4]، ومنه قولهم: (كم رجلا ونساؤهم) فأجاز النحاة هنا نصب (نساؤهم) عطفًا على التمييز، وإن كان المعطوف عليه نكرة؛ « لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل»[5].

(١) البيت في « شرح الأشموني » (٢: ٤٤٩)، و« شرح التصريح » (٣: ١٧٣)، و« المقاصد النحوية » (٤: ٢٤٥).

(٢) انظر « أوضح المسالك » (٤: ٣٣).

(٣) « الأصول في النحو » (١: ٤١٩) و(٢: ١٦٩)، و« المفصل » (١: ٢٨٢).

(٤) « الكتاب » (٢: ٥٥)، و« المغني » (٢: ٧٩٩)، و« الأشباه والنظائر » (١: ٣٩٠).

(٥)« شرح الرضي على الكافية » (٤: ٢٩٤)، و« الأشباه والنظائر » (١: ٣٩١).

المبحث الخامس: التنافي بين الحرف والفعل.

فقد نص العلماء على مواضع يتنافي فيها وجود الحرف مع الفعل، ومن تلك المواضع: تنافي دخول النواصب على فعل الحال ولا يكون بعدها إلا المستقبل، وتنافي دخول لام المعرفة على الفعل، وتنافي دخول الجر على الأفعال، وتنافي دخول (ما) المصدرية على الجملة الفعلية، وتنافي دخول (إذا) الفجائية على الجملة الاسمية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- يتنافى دخول النواصب على فعل الحال ولا يكون بعدها إلا المستقبل

(أن) لا تدخل على فعل الحال ولا يكون بعدها إلا المستقبل [(١)]، فلا يجوز أن يقال: أن أظنك كاذبًا.

٢- يتنافى دخول لام المعرفة على الفعل:

لا تدخل لام المعرفة على الفعل ؛ لأنَّ هذه اللام قد صارت من نفس الاسم فقولك: (رجل) يدلك على غير ما كان يدل عليه (الرجل) وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: (عبد الملك) ولو أفردت (عبدًا) من (الملك) لم يدل على ما كان عليه (عبد الملك) [(٢)].

وقد ذهب النحاة إلى أن (أل) لا تدخل على الفعل إطلاقًا، لأنها من خصائص الاسم، وعللوا دخولها على بعض الأفعال بمجموعة من التأويلات والتفسيرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) « أسرار العربية » (١: ٢٩٠).

(٢) « الأصول في النحو » (١: ٥٦).

أ- الضرورة:

ومن ذلك (اليجدع، واليتقصع) في قول الشاعر:

يقـول الخـنى وأبغـضُ العجـمِ ناطقًـا إلى ربِّنـا صـوتُ الحمـارِ اليُجَـدَّعُ [1]

وقوله:

ويـستخرج اليربـوع مـن نافقائـه ومـن جحـره بالـشيحة اليتقـصع [2]

حيث قالوا: إنها دخلت ضرورة وإليه ذهب أبو علي الفارسي في « المسائل العسكريات»[3]. وإلى ذلك ذهب ابن السراج حيث قال: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً وهو من أقبح ضرورات الشعر [4].

بل منهم من عده ضرورة قبيحة يفضل تركها؛ قال « ابن هشام » في بيت الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته .....

ذلك ضرورة قبيحة، وإن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع ا. هـ

ب- الشذود:

حيث رأوا أن دخول (أل) على الفعل لمشابهتها للمشتق من الفعل، مع شذوذ ذلك:

(١) البيت في « سر صناعة الإعراب » (١: ٣٦٨)، و« رصف المباني » (٧٦)، و« جواهر الأدب » (٣٢٠)، و«تذكرة النحاة » (٣٧)، و« المقاصد النحوية » (١: ٤٦٧)، و« خزانة الأدب » (١: ٣١، ٥: ٤٨٢).

(٢) البيت في « نوادر أبي زيد » (٦٧)، و« سر صناعة الإعراب » (١: ٣٦٨)، و« المقاصد النحوية» (١: ٤٦٧)، و«الأشباه والنظائر » (٢: ١٧٨)، و« خزانة الأدب » (٣٢٠).

(٣) انظر « المسائل العسكريات » (٧٣، ١١٢)، و« خزانة الأدب » (١: ٥٢).

(٤) « مغني اللبيب » (٧٢)، و« خزانة الأدب » (١: ٥٢).

حيث قالوا في قول الشاعر السابق: إن (أل) في (اليجدع) اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة أورده ابن هشام.

وجاء في شرح شافية ابن الحاجب أن دخول (أل) على الفعل في قوله:

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

شاذ مخالف للقياس والاستعمال [1].

وقال المرادي [2]: وشذ وصلها – يعني أل- بالمضارع، في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته .....

أما إذا دخلت على مضارع مبني للفاعل – أي غير مبني للمجهول- فإنما تدخل لمشابهته لاسم الفاعل كقوله:

وليس اليَرَى للْخِلِّ مثل الذي يَرَى له الخِلُّ أَهْلاً أن يُعَدَّ خليلاً [3]

وقوله:

ما كاليَرُوحُ ويَغْدو لاهيًا فرحًا مُشَمِّرًا يستديمُ الحَزْمَ ذو رَشَدِ [4]

وقوله:

لا تبعشن الحرب إني لك اليُنذِرُ من نيرانها فاتقِ [5]

(١) انظر « شرح الكافية الشافية » (١: ٣٠١).

(٢) « الجنى الداني » (٢٠٢).

(٣) البيت في « جواهر الأدب » (٣٢٠)، و« خزانة الأدب » (١: ٣٢).

(٤) البيت في « جواهر الأدب » (٣٢١)، و« خزانة الأدب » (١: ٣٢).

(٥) البيت في « خزانة الأدب » (١: ٣٢).

وقوله:

فـذو المـال يـؤتي مالـه دون عرضـه لمـــا نابـــه والطـــارق اليَتَعمّـــلُ [1]

وقوله:

أحـين اصـطباني أن سـكت وإنـني لفـي شـغل عـن دخلـي اليتتبـع[2]

ج- تأويل (أل) بأنها اسم موصول، أو الاختصاص والحكاية:

وهو قول الأخفش حيث يرى أن المراد: (الذي يجدع) كما تقول هو (أل يضربك) تريد الذي يضربك، وهو غير مختص بالشعر [3].

ويرى ابن الأنباري: أن العرب تدخل الألف واللام على الفعل المستقبل على جهة الاختصاص والحكاية، وأنشد للفرزدق:

مـا أنـت بـالحكم الترضـى حكومتـه ولا الأصـيل ولا ذي الـرأي الجـدل[4]

د-أن (أل) زائدة:

حيث رأوا أن (أل) زائدة، والجملة بعدها صفة أو حال للاسم قبلها، كما في بيت الشعر المشار إليه؛ فالجملة صفة الحمار أو حال منه لأن (أل) في الحمار جنسية.

وأما قول « ابن مالك » في ألفيته:

... وصـــفة صـــريحة صـــلة أل وكونهـــا بمعـــرب الأفعـــال قـــل

فيرى أن دخول (أل) على الفعل ما ليس للشاعر عنه مندوحة فوصل (أل) بالمضارع وغيره عنده جائز اختيارًا لكنه قليل لأن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر (صوت الحمار يجدع)، و(ليس من يرى للخل) و(المتقصع). ويلاحظ من قول ابن

(١) البيت في « خزانة الأدب » (١: ٣٢).

(٢) البيت في «خزانة الأدب » (١: ٣٢).

(٣) « مغني اللبيب » (٧٢)، و« الدرر اللوامع » (١: ٦١)، و« خزانة الأدب » (١: ٥٢).

(٤) « تهذيب اللغة » (١٥: ٣٣٢).

مالك: أن إدخال (أل) يجوز دون ضرورة، وهذا مقصوده من كلمة (اختيارًا) يعني بدون ضرورة [1]. واستدل على ذلك بأنه يستطيع الشاعر أن يترك إدخالها ولكنه أدخلها مما يدل على جوازه ضرورة وغير ضرورة. ولكنه قول باطل كما نصّ على ذلك الشاطبي وأبطله من عدة أوجه؛ حيث يقول:في « شرح ألفية ابن مالك » أنَّ (أل) مختصة بالأسماء على جميع وجوهها، من كونها لتعريف العهد، أو الجنس، أو زائدة، أو موصولة، أو غير ذلك من أقسامها؛ لأن الإجماع على أنه لا يجوز إلا ضرورة.

وبعد: فقد رأينا من تضافر الأقوال وتعددها جواز دخول (أل) على الفعل المضارع مع مراعاة التالي:

١- يجوز دخول (أل) على الفعل.

٢- دخول (أل) على الفعل لا يكون إلا في ضرورة الشعر فقط، ولا يجوز إتيانه اختيارًا كما هو رأي الجمهور وهو المعتمد.

٣- أن (أل) لا تدخل على الأفعال إلا على الفعل المضارع وذلك لكونه مشابهًا لاسم المفعول أو اسم الفاعل، ولا يجوز أن تدخل على الماضي وغيره إطلاقًا، وكل ما ورد من أدلة وشواهد كله في المضارع. فحسب.

٤- أن إدخال (أل) على الفعل ضرورة ينبغي الاحتراز عنها. لكون أل من علامات الاسم. كما نُص على أن ذلك ضرورة قبيحة.

٣- يتنافى دخول الجر على الأفعال

ذهب النحاة إلى أنَّ الجر ألزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل [2]، وأجاب الكوفيون عن قول حسان بن ثابت:

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١: ٢٠١ – ٢٠٢)، و« الدرر » (١: ١٥٧).

(٢) « أسرار العربية » (١: ٦٦).

ألستُ بنعم الجارِ يُؤلَفُ بيتَهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعدِمِ المال مُصْرِمَا [1]

أنَّ (نِعْمَ) في البيت السابق اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه؛ وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء [2].

وحُكِي عن بعض العرب أنه بُشِّر بمولودة، فقيل: نِعم المولودة مولودتك؛ فقال: « والله ما هي بنعم المولودة، نُصْرتها بكاء، وبِرُّها سرقة »، وحُكِي عن بعض العرب أنه قال: « نعم السير على بِئس العير » ومنه: قول العرب: يا نعم المولى ويا نعم النصير، وذهب بعضهم على أنهما ليسا بفعلين، أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: « نعم الرجل أمس » ولا « بئس الرجل غدًا » فلما لم يحسن اقتران الزمن بهما؛ دلَّ على أنهما ليسا بفعلين.

وأجاب البصريون عنه بأنه فاسد؛ لأن حرف الجر إنما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدل على أنهما اسمان؛ لأن حروف الجر قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة؛ كقوله:

وَاللهِ مَـــا لَيْلِـــي بِنَـــامَ صَـــاحِبُهْ وَلاَ مُخَـــالِطُ اللَّيَـــانِ جَانِبُـــهْ [3]

ولا خلاف أن (نام) فعل ماض، ولا يجوز أن يقال: إنما هو اسم لدخول حرف الجر عليه، فكذلك -ههنا- ولولا تقدير الحكاية، لم يحسن دخول حرف الجرّ على: نعم، وبئس، ونام؛ والتقدير في قوله: « ألست بنعم الجار يؤلف بيته »: (ألست بجار مقول فيه: نعم

(١) وهو في ديوانه (١٢٨)، وفي « الإنصاف » (١: ٩٧)، و« شرح المفصل » (٧: ١٢٧)، و« خزانة الأدب » (٩: ٣٨٩).

(٢) « الإنصاف » (١: ٩٧-١٢٦).

(٣) البيت في « الخصائص » (٢: ٣٦٦)، و« أمالي ابن الشجري » (٢: ٤٠٥)، و« اللباب » (١: ١٨١)، و« شرح الكافية الشافية » (٢: ١١٠)، و« شرح الجمل » لابن عصفور (١: ٢٢٠، ٢: ٥٨٩)، و« همع الهوامع » (١: ٦، ٢: ١٢٠)، و« خزانة الأدب » (٩: ٣٨٨).

الجار)، وكذلك التقدير في قول بعض العرب: « والله ما هي بنعم المولودة »: (والله ما هي بمولودة)، فيقال فيها: « نعم المولودة » وكذلك التقدير في قول الآخر: « نعم السير على عَير مقول فيه بئس العير »، وكذلك التقدير في قول الشاعر: « والله ما ليلي بنام صاحبه »: (والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه) إلا أنهم حذفوا الموصوف، وأقاموا الصفة مقامه؛ كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ (سبأ: ١١) أي: دروعًا سابغات؛ فصار التقدير فيه: (ألست بمقول فيه: نِعمَ الجار، وما هي بمقول فيها: نعم المولودة)؛ و(نعم السير على مقول فيه بئس العير)، و(ما ليلي بمقول فيه: نام صاحبه) ثم حذفوا الصفة التي هي: مقول فيه، فأوقعوا المحكي بها.

٤- يتنافى دخول (ما) المصدرية على الجملة الفعلية

ذهب النحاة إلى أن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل نحو: ﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ (آل عمران: ١١٨) وإذا دخلت على غير ذلك فهي ليست مصدرية [(١)].

٥- يتنافى دخول (إذا) الفجائية على الجملة الاسمية.

وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية، نحو: ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه ٢٠) [(٢)].

(١) « شرح شذور الذهب » (١: ٣٤٠)، و« التحرير والتنوير » (١٠: ٨١) سورة الأعراف، و« حاشية الصبان » (١: ٥٤٣).

(٢) « شرح قطر الندى » (١٩٦)، و« المغني » (٢٣٢، ٥٨٧).

الخاتمة

النحو العربي يقوم على شبكة من العلاقات التركيبية التي تحكم العلامات اللغوية داخل النص اللغوي، ويحكمه مجموعة من الظواهر التركيبية تضفي عليها قوة ورصانة وجمالاً، ومن هذه الظواهر ظاهرة (التنافي)، **ويقصد بها** عدم دخول مؤثر لوجود مؤثر آخر.

ورصد البحث عدة صور للتنافي وهي: التنافي في الأسماء، ومنه: تنافي دخول العوامل اللفظية على أسماء الأفعال، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، والضم لا يدخل على المنادى المضاف، ولا يدخل تأنيث على تأنيث، وألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا. **والتنافي في الأفعال،** ومن ذلك: تنافى دخول الإعراب على الأفعال إلا ما كان مضارعًا، وتنافى دخول ألف الوصل على الفعل المضارع والأسماء، وتنافي دخول النون مع الفعل الماضي. **والتنافي في الحروف،** ومنه: تنافي دخول حروف العطف على حرف العطف، ويتنافى دخول حرف الاستفهام مع حرف الاستفهام، يتنافى دخول الحرف المصدري مع مثله، **والتنافي بين الحرف والاسم،** مثل: يتنافى دخول حرف النداء مع فيه أل، ويتنافى دخول (ربَّ) إلا غير النكرة. وأخيرًا **التنافي بين الحرف والفعل،** ومنه: تنافي دخول النواصب على فعل الحال ولا يكون بعدها إلا المستقبل، وتنافي دخول لام المعرفة على الفعل، وتنافي دخول الجر على الأفعال، وتنافي دخول (ما) المصدرية على الجملة الفعلية، و تنافي دخول (إذا) الفجائية على الجملة الاسمية.

ويفيدنا هذا البحث في الاطلاع على لغات العرب ولهجاتهم، ويدلنا على أنها لغة واسعة، وبها يمكن تخريج ما جاء من القراءات القرآنية والأحاديث النبوية وشعر العرب ونثرهم، وعلى حسن السبك والتماسك اللغوي في التراكيب العربية.

المراجع

-الإربلي، علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد. **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**. صنعه: إميل بديع يعقوب، ط١، دار النفائس – بيروت ١٩٩١م.

- الأزهري، خالد بن عبد الله:

O **التصريح بمضمون التوضيح**. ط عيسى البابي الحلبي - مصر.

O **شرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس بن زين** العابدين، ط: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) – القاهرة.

-الأسدي، الكميت بن زيد. ديوان الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتحقيق د. محمد نبيل الطريفي. ط:١، دار صادر – بيروت ٢٠٠٠ م.

- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. **شرح الأشموني، وبأسفله حاشية الصبان**، ط: دار إحياء الكتب العربية.

- الأمين، شريف يحيى. بحث (فَعالِ) و(فَعْلالِ) دراسة خاصة لكل الألفاظ على طرازها. في رسالة النجف للسنة الخامسة / العدد السادس عشر/ كانون أول ٢٠٠٩ - ذو الحجة ١٤٣١هـ.

- الأنباري، عبد الرحمن محمد بن عبيد الله. **أسرار العربية**. تحقيق د. فخر قدارة، ط الأولى، دار الجيل - بيروت ١٤١٥ هـ.

–الأنصاري، حسان بن ثابت. **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**. تحقيق سيِّد حنفي حسنين، ط: دار المعارف – مصر ١٩٧٧ م.

-بثينة، جميل. **ديوان جميل بثينة**. جمع وتحقيق إميل يعقوب. ط ١ دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٩٢ م.

- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد:

O **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**. ط: دار الفكر

- بيروت.

-البغدادي، عبد القادر بن عمر. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارروون ط: دار الكتاب العربي - القاهرة ١٣٨٧هـ.

- الجرجاني، علي بن محمد الشريف. **كتاب التعريفات** . مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٥م .

- ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي. **النشر في القراءات العشر**. ط: دار الكتب العلمية — بيروت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان:

- **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار، ط الثانية، دار الهدى - بيروت.
- **سر صناعة الإعراب**. تحقيق د. حسن هنداوي، ط: ١، دار القلم ١٤٠٥هـ.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد . **الصحاح** ، ت : أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٣، دار العلم للملايين - بيروت ١٤١٤هـ .

-الحريري، القاسم بن علي. **درة الغواص في أوهام الخواص**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار نهضة مصر للطبع والنشر — القاهرة.

- حسان، تمام:

- **اجتهادات لغوية**. ط ١، عالم الكتب- القاهرة ٢٠٠٧م
- **البيان في روائع القرآن**. ط ٢، دار الكتب ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- **اللغة العربية مبناها ومعناها**. ط ١دار الثقافة- الدار البيضاء ١٩٩٤م.
- **التضام وقيود التوارد**. مجلة المنهل تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية الرباط — المغرب، العدد السادس، السنة الثالثة، رجب ١٣٩٦ . يوليو ١٩٧٦.

- حسن، هاجر جمال. بحث « الشرط الامتناعي وغير الامتناعي وأقسام لو ». مجلة جامعة المدينة العالمية لعلوم اللغة العربية. العدد ٦٩.

-الحميري، نشوان بن سعيد. **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**. ت: أ.د.

حسين بن عبد الله العمري وأ. مطهر بن علي الإرياني وأ.د. يوسف محمد عبد الله، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي. **تذكرة النحاة**. تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط: ١، مؤسسة الرسالة — بيروت، ١٩٨٦ م.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. **جمهرة اللغة**. ط الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية — حيدر أباد ١٣٤٥هـ.

- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. تحقيق د. حسن الحفظي و د. يحيى بشير مصري. ط١، مطابع جامعة الإمام - الرياض، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

- الزمخشري، محمود بن عمرو. **المفصل في صنعة الإعراب**. ط: دار الجيل - بيروت.

-أبو زيد. سعيد بن أوس. **النواد في اللغة**، ط٢، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.

- ابن السراج، محمد بن سهل. **الأصول في النحو**. تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، ط الأولى، الرسالة - بيروت، ١٤٠٥ هـ.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. **الكتاب**. تحقيق عبد السلام هارون، ط: الهيئة المصرية، ١٣٩٥ هـ.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.

O **الأشباه والنظائر**، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط الأولى، الرسالة -بيروت، ١٤١٦هـ.

O **همع الهوامع**. ط دار المعرفة - بيروت.

– الشنقيطي، أحمد بن الأمين. **الدرر اللوامع على همع الهوامع**. ط الثانية، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٣هـ.

– الطائي. زيد بن مهلهل. **شعر زيد الخيل الطائي**، صنعه أحمد مختار البرزه، ط: دار

المأمون للتراث، دمشق.

-ابن عاشور، محمد الطاهر. **التحرير والتنوير**. تونس: الدار التونسيّة، د.ط، ١٩٨٤م.

– العجاج، رؤبة بن عبد الله. **ديوان رؤبة بن العجاج**. تحقيق وليم بن الورد البروسي، ط الثانية، دار الآفاق الجديدة – بيروت ١٤٠٠ هـ.

-ابن عصفور، أبو الحسن علي:

O **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق د. صاحب أبو جناح. ط الموصل ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

O **المقرب**. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. ط ١، العاني – بغداد، ١٣٩١هـ.

– ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط ١، دار الكتب العلمية، لبنان ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

– ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

– العكبري، عبد الله بن الحسين . **للباب في علل البناء والإعراب**. تحقيق غازي طليمات، ط الأولى، دار الفكر –دمشق، ١٩٩٥م.

-أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة** . ط١، عالم الكتب . ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م .

– العيني، محمود بن أحمد بن موسى. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (الشواهد الكبرى)**. ط: دار صادر، بيروت، بحاشية خزانة الأدب.

-ابن زكريا، أحمد بن فارس. **معجم مقاييس اللغة**، ت: عبد السلام محمد هارون. ط: دار الكتب العلمية.

- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. **المسائل العسكريات**. تحقيق إسماعيل عمايرة، ط: الوطنية - الأردن ١٩٨١م.

- القرطبي، محمد بن أحمد. **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق أحمد البردوني، ط الثانية، دار الشعب - القاهرة ١٣٧٢ هـ.

-الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ت: د. عدنان الدرويش ومحمد المصري. ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- المالقي أحمد بن عبد النور. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. تحقيق د. أحمد الخراط، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ م.

-ابن مالك، محمد بن عبد الله:

O شرح التسهيل. تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر، ١٤١٠هـ.

O شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. تحقيق: رشيد العبيدي ط ١، لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ١٩٧٧ م.

O شرح الكافية الشافية. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. ط ١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط وزارة الأوقاف بالقاهرة، ١٣٩٩هـ.

- مجمع اللغة العربية المصري. **المعجم الوسيط** ، ط ٢ دار المعارف - مصر ، ١٣٩٣هـ .

- المرادي، الحسن بن قاسم. **الجنى الداني في حروف المعاني**. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. ط ٢، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٨٣م.

-ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين. **لسان العرب** . ط دار صادر

- بيروت ، ١٣٧٤هـ .

- ابن هشام، عبد الله الأنصاري:

O **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط الخامسة، دار الجيل، ١٣٩٩ هـ.

O **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط١، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

O **شرح قطر الندى وبل الصدى**. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط: ١٢، السعادة، مصر، ١٣٨٦هـ.

O **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط الخامسة، دار الفكر - بيروت.

-يعقوب. إميل بديع ، وميشال عاصي، **المعجم المفصل في اللغة والأدب** . بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م، الجلد الأول . ص

- ابن يعيش، يعيش بن علي. **شرح المفصل**. ط. المنيرية.